

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة والثلاثون
15-4 أيار/مايو 2020

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان 21/16*

ليبريا

* استُنسخَت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-11025(A)



* 2 0 1 1 0 2 5 *

المحتويات

الصفحة		
3	أولاً - مقدمة
3	ثانياً - المنهجية وعملية التشاور
3	ثالثاً - قبول القواعد الدولية
4	رابعاً - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورة السابقة
4	ألف - الإطار الدستوري والتشريعي
5	باء - الإطار المؤسسي والسياساتي والإداري
8	جيم - عدم التمييز
11	دال - الحق في سبيل انتصاف فعال، والإفلات من العقاب
11	هاء - الحقوق المتعلقة بالاسم والهوية والجنسية
11	واو - الحقوق المتعلقة بالزواج والأسرة
11	زاي - الحق في مستوى معيشي مناسب - عام
12	حاء - الحق في التعليم
13	طاء - الحق في الصحة
14	ياء - التمييز ضد المرأة
15	كاف - الحق في الضمان الاجتماعي
15	لام - إمكانية اللجوء إلى القضاء
17	ميم - الحق في العمل
18	نون - العنف الجنساني
18	سين - حظر الرق والاتجار
19	عين - حماية الأطفال من الاستغلال
19	فاء - مسائل أخرى

أولاً - مقدمة

- 1- يسر جمهورية ليبيريا أن تقدم تقريرها الوطني في إطار الجولة الثالثة لعملية الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان، وهي بذلك تؤكد من جديد التزامها بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- 2- ويغطي هذا التقرير فترة الأربع سنوات (من كانون الثاني/يناير 2015 إلى كانون الأول/ديسمبر 2019) وهو نتاج مشاورات مع طيف واسع من المجتمع الليبيري بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية، وأعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين بما في ذلك الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير أيضاً تنفيذ ما قبلته ليبيريا من توصيات منبثقة عن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- 3- في 17 كانون الثاني/يناير 2019، شكلت اللجنة التوجيهية لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان فريق صياغة فنيا يضم ممثلين عن الوزارات والوكالات التنفيذية، ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، لوضع تقرير ليبيريا في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل⁽¹⁾.
- 4- واستعرض فريق الصياغة الفني التوصيات الواردة في تقرير الدورة الثانية، وأجرى استعراضات مكتيية، ووضع الصيغة النهائية للمسودة التقنية الأولى للتقرير. وبعد ذلك، عُقدت سلسلة من المشاورات مع الشركاء والجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المنظمات الدينية، ومجموعات الشباب، والجماعات النسائية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والباعة المتجولون في الشوارع، والنساء البائعات في الأسواق، وقادة الطلاب، والزعماء التقليديون، للحصول على مدخلات ومشاركة أوسع.
- 5- وعُقدت مشاورة لمدة يومين في مدينة غبارنغا، محافظة بونغ، في الفترة من 21 إلى 24 أيار/مايو 2019، مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المحليين من الشعب الفرعية السياسية الخمسة عشر في ليبيريا، لاستعراض التقرير وبناء توافق في الآراء بشأن دقته.
- 6- وعُقدت جلسة عمل داخلية لمدة يومين في الفترة من 27 إلى 28 أيلول/سبتمبر 2019 في مدينة غاننا بمحافظة نيمبا لوضع المسودة الأولى للتقرير. وخلال تلك الجلسة، استعرض الفريق الفني الإنجازات، والتحديات، والتوصيات الواردة في التقارير السابقة⁽²⁾.
- 7- وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت مدخلات أساسية في المسودة وأُطلع عليها أعضاء اللجنة التوجيهية لاستعراضها واعتمادها. وفي 20 شباط/فبراير 2020، عُقدت جلسة تصديق وطنية في مدينة بوكانان، بمحافظة غراند باسا، ليبيريا، وقُدّم التقرير الوطني النهائي المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل إلى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن طريق وزارة الخارجية.

ثالثاً - قبول القواعد الدولية

- التوصيات: 1-100، 2-100، 3-100، 4-100، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 34، 35، 36، 38، 39، 40، 42، 51، 52
- 8- لا تزال ليبيريا ملتزمة بالتصديق على معاهدات حقوق الإنسان والاتفاقيات التي وقعتها. وللمضي قدماً، أُدرجت ليبيريا في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2019-2024 الصكوك التي لم توقع عليها أو لم تصدق عليها بعد من أجل إنجاز ذلك.

9- ويرهن الوقف الاختياري الحالي لعقوبة الإعدام التزام الحكومة بالامتنال للبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وُقِعَ في عام 2004 وصدّق عليه في عام 2005. وبالنظر إلى أن هذه المسألة تحتاج إلى تعديل دستوري⁽³⁾، فإن ثمة حاجة إلى استفتاء وطني للقيام بذلك.

10- ورغم عدم وجود آلية دائمة، تجري شعبة حماية حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، وفقاً لولايتها، عمليات رصد نصف سنوية منتظمة للسجون في جميع أنحاء ليبيريا لضمان الامتنال لمعايير حقوق الإنسان. وتنظم الشعبة أيضاً تدريباً في مجال حقوق الإنسان لموظفي مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل التابع لوزارة العدل. ولمعالجة التحديات التي تواجهها السجون في مجال حقوق الإنسان، عقدت شعبة حماية حقوق الإنسان اجتماعاً للتنسيق في مجال حقوق الإنسان في السجون مع مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، ومنظمات المجتمع المدني، وشركاء إئمائيين آخرين مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسفارة الولايات المتحدة، والمنظمة الفنلندية للمعونة الكنسية، ومنظمة خدمة الإنسانية من أجل التمكين والتنمية، وبرنامج زمالة السجون في ليبيريا. وخففت هذه الشراكة من حدة التحديات في خمسة سجون في أنحاء مختلفة في ليبيريا⁽⁴⁾. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل جعل السجون الليبيرية تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب. وتتمتع اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان أيضاً بإمكانية الوصول دون عوائق إلى السجون وأماكن الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيريا.

11- وفي عام 2017، وقّعت حكومة ليبيريا اتفاقاً مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مهّد الطريق لافتتاح مكتب قطري للمفوضية في ليبيريا.

12- وفي 5-12 آذار/مارس 2018، زار المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير التابع للأمم المتحدة ليبيريا.

13- وزار ليبيريا رئيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مع وفد من المحكمة في مهمة توعوية في الفترة من 6 إلى 8 آب/أغسطس 2018.

14- وزار وفد من اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة ليبيريا في الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وهذه الزيارات جزء من الطريقة التي تتبعها الأمم المتحدة لتقييم سجل ليبيريا في مجال حقوق الإنسان بشكل مستقل، دون أي تدخل من الحكومة. ونسقت هذه الزيارات وزارة الخارجية ووزارة العدل واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان التي اضطلعت بدور قيادي في إنجاح المهمة.

رابعاً- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورة السابقة

ألف- الإطار الدستوري والتشريعي

التوصيات: 100-43، 100-44، 100-49، 100-50، 100-47، 100-71

15- حققت الدولة الطرف إنجازات ملحوظة في مجال الإصلاح الدستوري. وقدمت لجنة مراجعة الدستور في عام 2016 عدة مقترحات لتعديل دستور عام 1986. وفي عام 2019، أكد فخامة رئيس ليبيريا، جورج م. وياه، من جديد الحاجة إلى تسريع عملية الإصلاح الدستوري. ومن بين المقترحات

الرئيسية في هذا الشأن البند المتعلق بالإجراء الإيجابي الرامي إلى ضمان المساواة في التمثيل والمشاركة للمرأة.

16- وبُذلت أيضاً جهود من أجل سن تشريعات ترمي إلى حماية حقوق الإنسان ومكافحة العنف الجنساني. ومن بين هذه التشريعات ما يلي:

- (أ) قانون مكافحة العنف المنزلي لعام 2019، الذي يجرم العنف الجنسي والجنساني؛
- (ب) قانون الحقوق في الأراضي لعام 2018، الذي يزيد فرص حصول المرأة على الأراضي ويعزز تمكينها الاقتصادي ومشاركتها في ملكية الأراضي المجتمعية؛
- (ج) قانون العمل اللائق لعام 2015 الذي يضمن المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون من حيث العمالة، إضافة إلى أن الزيادة في الحد الأدنى للأجور لا تنطوي على أي تمييز بين الجنسين؛
- (د) قانون الشرطة الوطنية الليبيرية لعام 2016 الذي ينص على رقابة مدنية لضمان المساءلة داخل مؤسسات إنفاذ القانون. وينص القانون أيضاً على الحق في التجمع السلمي والاحتجاج وتنظيم المسيرات عن طريق إخطار السلطة بدلاً من الحصول على تصريح.
- (هـ) قانون كامارا عبد الله كامارا لحرية الصحافة لعام 2019 الذي يعزز حرية الكلام والتعبير واستقلال الصحافة الليبيرية وأمنها؛
- (و) قانون الحكم المحلي (2018) الذي حمى مشاركة المرأة في الحكم المحلي، وبتيح الفرصة لتدريب النساء والفتيات على مهارات القيادة. ويراعي قانون الحكم المحلي أيضاً الفوارق بين الجنسين، إذ ينص على تخصيص مقعدين من أصل 7 مقاعد للنساء في المجلس المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمرأة أن تتنافس على المقاعد الخمسة المتبقية.

باء- الإطار المؤسسي والسياساتي والإداري

التوصيات: 100-169، 100-83، 100-84، 100-85، 100-93، 100-161، 100-94، 100-178، 100-96

17- في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أطلقت حكومة ليبريا برنامج مناصرة الفقراء من أجل الازدهار والتنمية (2018-2023). وهذا البرنامج هو الثاني في سلسلة من برامج خطة خمسية للتنمية الوطنية يتوخاها إطار رؤية ليبريا لعام 2030. ويتبع البرنامج خطة العمل من أجل التغيير للفترة 2012-2017، ويستتير بالدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر لعام 2007 واستراتيجية الحد من الفقر (2008-2011).

18- ويرتكز عمل هذا البرنامج على أربع ركائز هي:

- تعزيز سلطة الشعب -1؛
- الاقتصاد والوظائف -2؛
- الحفاظ على السلام -3؛ و
- الحوكمة والشفافية -4.

19- وتهدف الركيزتان الأولى والثانية إلى المساهمة المباشرة في زيادة الدخل وتحقيق الأمن والتمكين؛ بينما تسهم الركيزتان الثالثة والرابعة في بناء بلد موحد يعمه السلام تحقيقاً لرؤية جديدة للاندماج الكامل في الثقافة والرؤية الأفريقيتين.

20- واستضافت ليبريا حواراً اقتصادياً لمدة ثلاثة أيام، في 4-6 أيلول/سبتمبر 2019، بتمويل من الشركاء. وسعى هذا الحوار الذي استمر ثلاثة أيام وحضره أصحاب المصلحة والشركاء إلى دعم التوافق الوطني على إجراءات سياساتية واستراتيجية وبرامج قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وخارطة طريق محددة زمنياً لتعزيز الانتعاش الاقتصادي والنمو والسلام والمصالحة. وركز الحوار على أربعة مجالات مترابطة هي:

- حشد الأموال العامة وإدارتها؛
- تشجيع الاستثمار وتعزيز الأعمال التجارية الخاصة؛
- رصد معدل العمالة المرتفع بين الشباب ونقص المهارات اللازمة؛
- الحفاظ على السلام لتحقيق مصالحة حقيقية.

21- وفي عام 2019، قادت وزارة الشؤون الجنسانية والطفولة والحماية الاجتماعية عملية إقرار واعتماد المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية الخمسية (2019-2023) لخطة العمل الوطنية الليبرية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتحدد الخطة التزام الحكومة بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن، وفقاً لنص المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة.

22- وتواصل ليبريا تنفيذ البرنامج المشترك للعدالة والأمن، الذي يهدف إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة والأمن على صعيد الأقاليم والمحافظات من خلال الحفاظ على المراكز الإقليمية للعدالة والأمن. وتعمل حالياً خمسة مراكز أمنية في ليبريا رغم القيود المالية.

23- وأقرت ليبريا في عام 2019 خطة عملها الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 1325. وتسهم هذه الخطة في تحقيق الهدف 3 من برنامج مناصرة الفقراء من أجل الازدهار والتنمية وتشدد على بناء مجتمع شامل للجميع تكون فيه حقوق المرأة محمية؛ وتضمن تمكين المرأة والفتاة، وكذلك تعزيز مشاركة النساء الكاملة في صنع القرار الوطني.

24- وهذه الاستراتيجيات والبرامج موجهة نحو تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، وتعزيز سيادة القانون، وضمان الوصول إلى العدالة. لكن تنفيذ هذه المبادرات وفرص وصول المجتمعات الريفية والفئات الضعيفة إلى العدالة لا يزال من التحديات الخطيرة.

25- والتزمت ليبريا بوضع خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان في برنامج مناصرة الفقراء من أجل الازدهار والتنمية، الذي يمثل الخطة الإنمائية الوطنية الحالية.

26- وأنشأت حكومة ليبريا في عام 2018 لجنة توجيهية وطنية معنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وانتهت اللجنة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة، من وضع خطة عمل وخريطة طريق لصياغة خطة عمل وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان بما يتماشى مع برنامج مناصرة الفقراء من أجل الازدهار والتنمية. وقادت وزارة العدل هذه العملية وشاركت في قيادتها وزارة العمل. وتتلقى اللجنة المساعدة التقنية من اللجنة الوطنية المستقلة بحقوق الإنسان، كما تتلقى دعماً استشارياً من مكتب المفوضية في ليبريا.

- 27- وفي عام 2016، عينت الدولة الدفعة الثانية من مفوضي اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، استناداً إلى التمثيل المتعدد لشريحة من الليبريين بما يتفق مع مبادئ باريس. وزاد عدد مراقبي حقوق الإنسان وأنشئت مكاتب في الأقاليم، مما جعل وجود اللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان واضحاً في جميع أنحاء البلد.
- 28- ولضمان استقلال القضاء وتعزيز قدرته، أنشئ معهد جيمس أ. أ. بيار القضائي لتدريب الموظفين القضائيين. وحتى حزيران/يونيه 2019، درب المعهد ما مجموعه 176 قاضياً موزعين في جميع أنحاء البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، نُشر محامو المساعدة القضائية في جميع أنحاء البلد لتقديم الخدمات القانونية للمحتاجين إليها.
- 29- وأنشأت الدولة المحكمة الجنائية "هاء" في محافظة مونتسيرادو، كمشروع تجريبي للتصدي للجرائم الجنسية. ويوسّع نطاق المشروع حالياً ليشمل محافظتي بونغ ونيمبا في عام 2019. وعيّن الرئيس، منذ ذلك الحين، قاضيين جديدين في المحاكم لضمان وصول الناس في تلك المنطقة إلى العدالة.
- 30- ووَضعت وحدة جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء ومكتب المحامي العام اتفاقاً بشأن التفاوض لتخفيف العقوبة يحاكم بموجبه الأشخاص الذين تجاوزوا مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة بسرعة. وفي الفترة 2016-2019، وردت 464 قضية. ومن بين هذه القضايا، صدرت أحكام بالإدانة في 274 قضية. وهناك حالياً 448 قرار اتهام تشمل الحالات المعلقة والقضايا الجديدة.
- 31- وتأسس المعهد الوطني الليبري للصحة العامة في عام 2017 لبناء نظام صحي وقائي للأمراض المعدية، ومن ثم الحد من التمييز ومن وصم الناجين من الإيبولا. وجاء ذلك ثمره التعاون مع الشراكة من أجل البحوث المتعلقة بمرض فيروس الإيبولا في ليبيريا.
- 32- ويتواصل رصد حقوق الإنسان بوجود مراقبي حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وبالتعاون مع مكتب النساء والأطفال الذي أنشئ في المراكز.
- 33- وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، انتهت مرحلة تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى لحقوق الإنسان 2013-2018. ووضعت الدولة الطرف خطة عملها الوطنية الثانية لحقوق الإنسان، لتغطية الفترة 2019-2024. وتبين خطة العمل الكيفية التي تعتمزم بها ليبيريا تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وتعطي خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان الأولوية لقضايا حقوق الإنسان وشواغلها، بما في ذلك الامتثال للالتزامات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.
- 34- ووضعت حكومة ليبيريا سياسة الصحة العقلية، وخطة العمل الوطنية الخمسية 2017-2022، والسياسة والمبادئ التوجيهية التعليمية الشاملة. وتدعم الحكومة الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 35- ووضعت الدولة خطة العمل الوطنية للإعاقة (2018-2022) بدعم من الشركاء. وتدعم حكومة ليبيريا الاتحاد الوطني لمنظمات ذوي الإعاقة وهو اتحاد لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية.
- 36- وفي إطار الوفاء بالتزامات ليبيريا بتقديم التقارير بموجب المعاهدات، قُدِّمت عدة تقارير خلال الفترة قيد الاستعراض، تشمل تقديم تقرير ليبيريا الأول عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام 2018؛ وقُدِّم التقرير الأولي لليبيريا بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019.
- 37- وامتثالاً لإعلان تبيل ماونت، قدم الرئيس جورج م. وياه، في 31 أيار/مايو 2018، مشروع قانون إلى المجلس التشريعي الرابع والخمسين، مع تعديلات لإلغاء بعض مواد قانون العقوبات في ليبيريا،

في محاولة لإلغاء تجريم كل ما يدخل في نطاق حرية التعبير، وللمضي في تمهيد الطريق نحو تهيئة بيئة تعمل فيها وسائل الإعلام دون قيود. وعُدّل مشروع القانون الفصل 11 من قانون العقوبات لعام 1978، فألغى الفقرة 11-11 المتعلقة بالتشهير الجنائي ضد الرئيس؛ والفقرة 11-12 بشأن التحريض على الفتن و11-14 بشأن التنفيس الإجرامي عن الحقد، مما أدى إلى إصدار قانون كامارا عبدالله كامارا في 28 شباط/فبراير 2019.

جيم - عدم التمييز

حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية

التوصية 100-123، 121، 122، 123

38- ينص الدستور الليبيري على المساواة في حماية الجميع بموجب القانون، بما في ذلك الحق في التحرر من التمييز القائم على العقيدة أو العرق أو الدين أو الجنس. ومنذ الموقف الذي اتخذته الحكومة عام 2015، في الدورة العادية الثلاثين، تُتخذ خطوات حذرة لخلق الوعي اللازم لحماية حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في ليبيريا. وتشمل الخطوات الملحوظة المتخذة ما يلي: مشاركة المؤسسات الحكومية ذات الصلة؛ وعقد اجتماعات للائتلاف بين الشرطة الوطنية الليبيرية وشعبة حماية حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل بوصفهما عضوين في المبادرة الليبيرية لتعزيز الحقوق والهوية والتنوع والمساواة، تُناقش فيها قضايا حقوق الأقليات (فئة سكانية رئيسية). وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان مكتباً لمعالجة عدد من القضايا بينها حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

39- وعلاوة على ذلك، تعمل وزارة الصحة، بدعم من برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال الاستراتيجية الوطنية الليبيرية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية للفترة 2017-2020، على تهيئة بيئة تمكينية تعزز وصول أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين المعرضين للتمييز والإساءات.

الناجون من الإيبولا

التوصية 100-177

40- بدأت حكومة ليبيريا، من خلال وزارة الصحة والمعهد الوطني الليبيري للصحة العامة، العمل مع الشراكة من أجل البحوث المتعلقة بمرض فيروس الإيبولا في ليبيريا في محاولة للحد من التمييز ضد الناجين من الإيبولا والحد من وصمهم على جميع المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الشراكة، من خلال تعاونها مع وزارة الصحة، مع الهياكل المجتمعية (تجمعات الأقران) في 11 محافظة لضمان صحة الناجين من الإيبولا ورفاههم. وترتبط هذه الهياكل بمرافق صحية مجتمعية لتعزيز الاندماج ومعالجة الشواغل الصحية الأخرى.

41- وتمكنت الشبكة الوطنية للنجاة من الإيبولا، التي تعمل عن كثب مع الشراكة من أجل البحوث المتعلقة بمرض فيروس الإيبولا في ليبيريا، من تحديد ما مجموعه 2 000 ناج، بينهم 1 350 رجلاً و650 امرأة. وبالإضافة إلى ذلك، ترعى الشبكة حالياً حوالي 7 125 شخصاً من يتامى الأبوين،

بدعم من منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ووكالات أخرى.

42- وتواصل وزارة الصحة تحسين الرعاية السابقة للولادة من خلال شركائها المنفذين، الذين يتقيدون بالمبادئ التوجيهية والبروتوكولات، بتوفير إمكانية الحصول على خدمات الولادة في المرافق الصحية على أيدي أخصائيين مهرة، وبتحفيز المديرين الصحيين في المحافظات في جميع أنحاء البلد، والذين يعملون في المجتمع المحلي للمساعدة في مراقبة الحوامل وإحالتهم إلى المرافق الصحية لتلقي خدمات ما قبل الولادة (الحديد وحمض الفوليك، والمعالجة الوقائية المتقطعة، والناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية) التي تُوفّر للأمهات الحوامل خلال زيارتهن. وتوفر المرافق الصحية خدمات الوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل وخدمات العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه لدى الأمهات الحوامل. وبفضل مساعدة قدمتها الشراكة من أجل البحوث المتعلقة بمرض فيروس الإيبولا في ليبيريا وغيرها من الشركاء الصحيين، توفر وزارة الصحة الفحص والعلاج للناجين من الإيبولا منذ عام 2015

تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها

التوصيات: 98-100، 115-100، 163-100، 101-100، 120-100، 127-100، 129-100، 143-100

43- تُبذل الجهود لضمان إدماج المرأة إدماجاً كاملاً في جميع أجهزة الأمن في ليبيريا. وتصل نسبة النساء في الشرطة الوطنية الليبرية إلى 14 في المائة، في حين أن عدد الإناث في القوات المسلحة الليبرية يقل عن 5 في المائة، ويرجع ذلك أساساً إلى الشروط المطلوبة للتجنيد. ورغم ذلك، فإن امرأة تشغل منصب نائب رئيس الأركان، وهي العميدة جيرالدين جورج، وهو ثاني أعلى منصب تشغله امرأة في هيكل قيادة القوات المسلحة الليبرية. وتسعى القوات المسلحة الليبرية، إدراكاً منها لالتزام ليبيريا بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة، وبروتوكول مابوتو، ومنهج عمل بيجين، بما في ذلك قرار الأمم المتحدة 1325، إلى الحد من عدم المساواة وزيادة مشاركة النساء والفتيات في صنع القرار، من بين أمور أخرى. وتشجع القوات المسلحة الليبرية النساء أيضاً على الالتحاق بالجيش، لكنها في الوقت نفسه تشدد على أنها لن تخفف المعايير المطلوبة.

العنف الجنساني

التوصية 57-100

44- أنشأت حكومة ليبيريا، من خلال رابطة المحامين الوطنية الليبرية، وبدعم من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مراكز المساعدة القانونية في 5 محافظات في ليبيريا لتقديم خدمات المساعدة القانونية المجانية في القضايا الجنائية الجنحية والقضايا المدنية المنخفضة القيمة للمحتاجين من العملاء من خلال برنامجها للوصول إلى العدالة. وتأسست أول عيادة في عام 2017. وفي الوقت الراهن، تدير رابطة المحامين الوطنية الليبرية 5 مراكز للمساعدة القانونية في خمس من الشعب السياسية الفرعية. وفي مراكز المساعدة القانونية، هناك موظفون مكلفون بتلقي القضايا والاتصال بالمحامين قيد الطلب. وفي حالة عدم توفر المحامي، يتصل الموظف المسؤول عن القضية برابطة المحامين الوطنية الليبرية التي تتولى عندئذ توفير ما يلزم لإيجاد محام في تلك المحافظة.

45- وتدير رابطة المحاميات في ليبيريا أيضاً مركزاً للمساعدة القانونية يركز على حماية حقوق النساء والأطفال وغيرهم من الأشخاص المحتاجين فيما يتعلق بالوصول إلى العدالة في حالات العنف المرتكب ضد النساء، وحقوق الميراث والملكية، والحضانة، ورعاية الزوج، فضلاً عن إعالة الطفل.

العنف الجنسي

التوصيات: 100-112، 100-114، 100-126، 100-135

46- تواجه وحدة جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء في وزارة العدل بعض التحديات المتعلقة بالقدرات، لا سيما النقص في الدعم اللوجستي؛ فهي تجد صعوبة في التصدي لهذا العدد الذي لا يحصى من حالات العنف الجنسي لا سيما بعد توسيع نطاق ولايتها على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن مسألة المعتقد الثقافي والتقليدي لا تزال تشكل تحدياً في مكافحة جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء في ليبيريا، لا سيما في ظل عدم رغبة أفراد المجتمع المحلي في التعاون مع النيابة العامة.

47- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت الوحدة ما مجموعه 464 قضية للمحاكمة داخل محافظتي مونتسيرادو وهاب، أسفرت عن 274 إدانة. وأصدرت الوحدة 448 حكم إدانة في قضايا قديمة وجديدة.

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والممارسات التقليدية الضارة

التوصيات: 100-130، 100-137، 100-133، 100-139، 100-136، 100-141، 100-145،

100-147

48- وتُبدل الجهود أيضاً للتصدي للممارسات التقليدية الضارة. وتشمل هذه الجهود التوعوية بحقوق المرأة، من خلال الاحتفال باليوم العالمي السادس عشر للنضال ضد العنف الممارس على النساء. وقد أعلن فخامة الرئيس نفسه **النسوي الأول**. وتتعلق المواضيع التي نوقشت خلال أنشطة التوعية هذه بالتمييز، وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والممارسات الضارة الأخرى، مثل الزواج المبكر، وهي أنشطة تضطلع بها في جميع أنحاء المحافظات الخمس عشرة وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية ووزارة الداخلية.

الجنسية وتسجيل المواليد

التوصيات: 100-59، 100-18، 100-119، 100-125

49- يثني الدستور الليبيري بشدة عن التمييز الجنساني. وجررت مناقشات مختلفة عن الجانب التمييزي لقانون الأجانب والجنسية. وفي سياق هذه الشواغل، عمدت وزارة الخارجية، بالتعاون مع دائرة الهجرة الليبرية، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في عام 2018، إلى مراجعة قانون الأجانب والجنسية وقدمت اقتراحاً بتعديل الباب 4، الباب 20 من قانون الأجانب والجنسية. ومن الأمثلة التقليدية على ذلك قضية الجنسية المزدوجة التي حكمت فيها المحكمة العليا لجمهورية ليبيريا لصالح السيد ألفين تيبج جالوه في 26 كانون الأول/ديسمبر 2019.

50- وشرعت وزارة الداخلية في عملية السجل الوطني للهوية، التي توفر بطاقات الهوية للمواطنين الأصليين والمتجنسين في ليبيريا. وقد أنشئ السجل بموجب قانون تشريعي عام 2017.

توفير بيئة مناسبة للأسر

التوصية 58-100

51- تعمل وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية حالياً مع الأسر لتشجيع تنشئة الأطفال داخل الأسر. وبهذه العملية، أغلقت الحكومة العديد من دور الأيتام وجمعت شمل الأطفال بأسرهم أو أقاربهم المقربين. وخلال بداية هذه العملية، كان في ليبريا في السابق 143 داراً للأيتام، لكن العدد انخفض إلى 53 داراً.

دال- الحق في سبيل انتصاف فعال، والإفلات من العقاب

التوصية 144-100

52- يشار إلى قانون الاغتصاب الليبري لعام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت الحكومة تقديم الخدمات الطبية والنفسية وخدمات الحماية داخل مراكز متعددة الخدمات تقع في مختلف المرافق الصحية داخل المحافظات الخمس عشرة.

هاء- الحقوق المتعلقة بالاسم والهوية والجنسية

التوصية 125-100

53- وضعت الحكومة نظاماً في جميع مرافق الصحة العامة ومراكز الخدمة في جميع أنحاء البلد لضمان إصدار شهادات الميلاد المتأخرة مجاناً لمن هم دون الخامسة من العمر في المراكز الصحية، ولمن هم دون الثانية عشرة من العمر في مكتب الإحصاءات الحيوية لتسجيل المواليد وإصدار شهادات الوفاة، ومراكز الخدمة في جميع أنحاء البلد. وتهدف هذه العملية إلى تتبع جميع الولادات داخل ليبريا.

واو- الحقوق المتعلقة بالزواج والأسرة

التوصية 58-100

54- من أجل صون وحماية الأسرة بوصفها النواة الطبيعية للمجتمع، نفذت وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية عملية توعية واسعة النطاق في المحافظات الخمس عشرة، كانت موجهة نحو تنقيف الأسر بأهمية تمكين الأطفال من العيش في أسر بدلاً من دور الأيتام وغيرها من المؤسسات. ومن أصل 114 داراً للأيتام، أُغلق 61 داراً من خلال هذه العمليات، مما أدى إلى إعادة جمع شمل الأطفال مع أقربائهم.

زاي- الحق في مستوى معيشي مناسب - عام

التوصيات: 165-100 و 170-100 و 168-100

55- لتحسين مستوى المعيشة، تواصلت وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، بدعم من البنك الدولي من خلال برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية، تقديم المساعدة المالية إلى المحافظات التالية: بومي، وميريلاند، وجراند كرو، وريفري جي. ويتمثل الهدف في تقديم المساعدة إلى 10 500 أسرة معيشية في هذه المحافظات.

56- وتقدم حكومة ليبيريا من خلال مؤسسة اليانصيب الوطني، واللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ووزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية إعانات فصلية إلى منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى مؤسسات الرعاية السكنية.

57- وبتقديم المجموعة الأساسية للخدمات الصحية، تقوم وزارة الصحة بتوسيع خدمات الرعاية الصحية وإتاحتها لجميع الليبريين في مرافق الصحة العامة في جميع المحافظات الخمس عشرة، وتوحيد نظام تقديم الرعاية الصحية في ليبيريا من أجل ضمان توفير رعاية صحية جيدة لجميع الليبريين. وتملك وزارة الصحة، في نوحها بهذه المسؤولية، مرافق عامة وموارد بشرية في جميع أنحاء المحافظات الخمس عشرة.

58- وفي موضوع التعليم، لا تزال حكومة ليبيريا ملتزمة، من خلال وزارة التعليم، بتوفير التعليم الأساسي والابتدائي المجاني والإلزامي في جميع المدارس العامة في جميع أنحاء البلد. وقدمت وزارة التعليم، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة وجبات مريم الدولية، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وجبات ساخنة إلى 280 709 أطفال في 1 316 مدرسة من مدارس التعليم الأساسي والابتدائي والمجتمعي في جميع أنحاء المحافظات الخمس عشرة.

حاء- الحق في التعليم

التوصيات: 100-181، 183، 184، 185

59- اتخذت الحكومة خطوات لضمان توفير التعليم الجيد للجميع من خلال وضع السياسات التالية: التعليم الأساسي المجاني والإلزامي (من الصف الأول إلى الصف التاسع)، والتعليم والتدريب المهني التقني الوطني، وتعليم الفتيات مع التركيز على تعليمهن في المجتمعات المحلية غير المجهزة تجهيزاً كافياً، والتعليم البديل، والصحة المدرسية الوطنية، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والتعليم الشامل للجميع.

60- وجعلت الحكومة كل الجامعات العامة في جميع أنحاء البلد مجانية لجميع الطلاب في المرحلة الثانوية وشرعت في دفع رسوم الامتحانات الإقليمية (امتحان مجلس امتحانات غرب أفريقيا/امتحان شهادة الثانوية العامة في غرب أفريقيا). وارتفع الإنفاق العام من 10,3 في المائة في الفترة 2014/2015 إلى 13,5 في المائة في الفترة 2015/2016 بسبب خطة تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي التي ركزت على قطاعي الصحة والتعليم، وضمنت لتوجيه الاقتصاد إلى المسار الذي كان عليه قبل وباء الإيبولا.

61- ويُظهر التعداد السنوي للمدارس من خلال نظام معلومات إدارة التعليم أن إجمالي الالتحاق بالمدارس ارتفع إلى 1 415 106 عام 2016 مقارنة بـ 996 779 عام 2014. وتضيق الفجوة بين الذكور والإناث بسرعة نتيجة التزام الحكومة بتسريع تقدم الإناث لتلحق بالنظراء من الذكور. وفي عام 2014، بلغ مجموع الإناث اللاتيين التحقوا بالتعليم من مرحلة الطفولة المبكرة وحتى مرحلة التعليم الثانوي العالي 478 082 بينما بلغ عدد الذكور في الفترة نفسها 518 697. وأظهرت بيانات التعليم لعام 2016 وجود 689 010 أنثى و762 096 ذكراً من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة التعليم الثانوي العالي في جميع أنحاء البلاد.

62- ووضعت الحكومة خطة تعليمية مدتها أربع سنوات لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه قطاع التعليم في ليبيريا، هي خطة الوصول إلى أفضل قطاع تعليم (2017-2021). وتستخدم الحكومة هذه الخطة لتنفيذ سلسلة من البرامج الاستراتيجية المبتكرة والقائمة على الأدلة من أجل تحسين جودة وأهمية التعليم والتعلم لجميع الطلاب بشكل قابل للقياس بحلول حزيران/يونيه 2021.

طاء- الحق في الصحة

التوصيات: 100-172، 100-175، 100-176، 100-177، 100-180، 100-182

63- اعتمد قانون الصحة العامة المنقح في عام 2019 تحت العنوان 33 من مدونة القوانين الليبيرية المنقحة، بعد أكثر من 40 عاماً من اعتماد هذا القانون، في 16 تموز/يوليه 1976؛ وكان القانون ينص على فرض غرامات ورسوم لم تعد تعكس الواقع الاقتصادي الحالي. ولا يعالج هذا القانون التحديات الجديدة والناشئة في مجال الصحة العامة مثل العلاج في حالات الطوارئ، ومسألة التمييز، والصحة العقلية، والتغذية، وتنظيم تسويق المنتجات الخاصة بالرضع والأطفال الصغار، والأمراض ذات المصدر الحيواني، والأمراض غير المعدية، ومقاومة مضادات الميكروبات، والتجارب السريرية، والطب التكميلي والبديل.

64- ووضعت ليبريا رؤية وطنية لتصبح بلداً متوسط الدخل بحلول عام 2030، واعتبرت أن الصحة والرفاه الاجتماعي للسكان أمران هامان للغاية لبلوغ تلك الرؤية. لذلك، ومن أجل تحسين الوضع الصحي والرفاه الاجتماعي للسكان بشكل كبير، قادت الحكومة عملية تشاركية لوضع إطار سياساتي شامل قائم على الأدلة يهدف صراحة إلى توجيه صناعات القرار خلال السنوات العشر المقبلة. وشملت العملية تحليل الوضع الصحي وحالة الرعاية الاجتماعية وتجربة تنفيذ الخطة الوطنية للصحة لعام 2007، وتنقيح السياسة الوطنية للصحة والرعاية الاجتماعية، ووضع الخطة الوطنية للصحة والرعاية الاجتماعية للفترة 2011-2021 في نهاية المطاف.

65- وتحسّن أداء وزارة الصحة في مجال الخدمات الصحية إذ زادت عدد المرافق الصحية والموارد البشرية في المحافظات الخمس عشرة. ووزعت خدمات الرعاية الصحية لتغطي جميع أرجاء البلد. وكجزء من السياسات والخطط الصحية الوطنية للفترة 2011-2021، تسعى المجموعة الأساسية للخدمات الصحية إلى توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية وإتاحتها لجميع الليبريين، وتواصل تحسين وتوحيد نظام تقديم الرعاية الصحية في ليبريا من أجل ضمان توفير رعاية صحية جيدة لجميع الليبريين.

66- وتؤكد المجموعة الأساسية للخدمات الصحية أهمية الإدارة المتكاملة للأمراض الرضع والأطفال، وبرنامج التحصين الموسع، وبرامج تغذية الأطفال ومكافحة الملاريا وغيرها. واعتمدت وزارة الصحة دفعات تنفيذية للمتطوعين في مجال الصحة المجتمعية والمديرين الصحيين في المحافظات من أجل المساعدة على منع وفيات واعتلالات الأطفال دون سن الخامسة. فهم يعملون في المناطق التي تبعد عن المرافق الصحية مسافة تصل إلى 5 كيلومترات، على زيادة الوعي، ومراقبة القاعدة المجتمعية للتمكن من كشف أي مسببات للأمراض ذات الأولوية والإبلاغ عنها وتقديم التقارير في الوقت المناسب، وتقديم العلاج للأطفال المصابين بالملاريا والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة على مستوى المجتمع المحلي، وكذلك إحالة الحالات إلى المرفق الصحي. واستعانت وزارة الصحة، من خلال المعهد الوطني الليبري للصحة العامة، بموظفي مراقبة على صعيد المناطق والمحافظات والمقاطعات للكشف المبكر عن الأمراض ذات الأولوية.

67- وتتناول المجموعة الأساسية للخدمات الصحية نظام الصحة المجتمعية الذي يعد مقدم الرعاية الأولية الرئيسي. وهي تشمل ما يلي:

- الخدمات المجتمعية: تُوفّر مجموعة نموذجية من خدمات التوعية والترويج الصحي والإحالة للمجتمعات المحلية الواقعة على بعد أكثر من ساعة سيراً على الأقدام (5 كم) من أقرب مرفق صحي، على يد: المتطوعين في مجال الصحة المجتمعية والمديرين الصحيين في المحافظات

الذين يحصلون على حوافز في أدايتهم لعملهم ويضمون مرشدين في مجال صحة الأسرة، وقابلات تقليديات مدربات، ومتطوعين في مجال الصحة المجتمعية العامة؛

- المستوى الأول من عيادات الرعاية الصحية الأولية: يغطي المجتمعات المحلية المعزولة التي يصل عدد سكانها إلى 3 500 نسمة. ومن المفترض أن تفتح كل عيادة من عيادات المستوى الأول من الرعاية الصحية الأولية 8 ساعات على الأقل يومياً من الاثنين إلى الجمعة؛
- المستوى الثاني من عيادات الرعاية الصحية الأولية: يغطي التجمعات السكانية التي يتراوح عددها بين 3 500 و12 000 نسمة ويقدم خدمات توعية للتجمع السكاني التابع له والواقع على بعد أكثر من 5 كيلومترات من أي مركز صحي. ومن المفترض أن تفتح كل عيادة من عيادات الرعاية الصحية الأولية من المستوى الثاني 8 ساعات على الأقل يومياً من الاثنين إلى الجمعة.

68- وتواصل وزارة الصحة تحسين الرعاية السابقة للولادة من خلال شركائها المنفذين، الذين يتقيدون بالمبادئ التوجيهية والبروتوكولات، بتوفير إمكانية الحصول على خدمات الولادة في المرافق الصحية على أيدي أخصائيين مهرة، وبتحفيز المديرين الصحيين في المحافظات في جميع أنحاء البلد، والذين يعملون في المجتمع المحلي للمساعدة في مراقبة الحوامل وإحالتهم إلى المرافق الصحية لتلقي خدمات ما قبل الولادة (الحديد وحمض الفوليك، والمعالجة الوقائية المتقطعة والناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية) التي تعطى للأمهات الحوامل خلال زيارتهم. وتقدم المرافق الصحية خدمات منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل وخدمات العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه لدى الأمهات الحوامل. وبفضل مساعدة قدمتها الشراكة من أجل البحوث المتعلقة بلقاحات الإيبولا في ليبيريا وغيرها من الشركاء الصحيين، توفر وزارة الصحة الفحص والعلاج للناجين من الإيبولا منذ عام 2015 وحتى الآن.

69- وتعمل وحدة الصحة النفسية بموجب قانون صدر في 23 حزيران/يونيه 2017 بحمي حقوق الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الصحة العقلية مثل أي شخص آخر ويحمي ممتلكاتهم على قدم المساواة مع الآخرين.

70- ويبين قانون الصحة العقلية أيضاً حقوقهم في التعليم أثناء فترة شفائهم.

باء- التمييز ضد المرأة

التوصيات: 98-100، 163، 101، 114، 135، 136، 141، 173، 95، 186، 73

71- اتخذت عدة إجراءات، لدى تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة في القانون والممارسة. وأصدرت ليبيريا قانون الاغتصاب، وقانون العنف المنزلي، ووضعت سياسة جنسانية، ومشروع قانون للعمل الإيجابي، وسياسة لتعليم الفتيات، كانت بمثابة تدابير قانونية وسياساتية لمعالجة حقوق الإنسان للمرأة.

72- وفي الممارسة العملية، كانت هناك عدة برامج للتوعية، وحلقات عمل، وتدريب، ومشاركة في مؤتمرات على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لضمان فهم صانعي القرار والمجتمعات المحلية لحقوق المرأة فهماً جيداً. وعلى الصعيد الوطني، تدعم الحكومة عدة هيكل وآليات لضمان أعمال حقوق المرأة وتمكين المرأة.

73- ويمثل إنشاء ودعم هياكل خاصة بالنساء الريفيات في الشعب الفرعية الـ 15 للبلد، ودعم أمانة المنظمات غير الحكومية النسائية، ورابطة قروض الادخار في القرى، والحوار النسائي الوطني في جميع المحافظات الخمس عشرة، خطوات ملحوظة اتخذتها الحكومة بهدف تعزيز وحماية حقوق المرأة. وعلاوة على ذلك، تُمكن المرأة من خلال التوعية والتدريب للإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني وعن الأشكال الضارة من الممارسات التقليدية.

74- ومنذ التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1993 ووضوح قانون الطفل في ليبيريا عام 2011، ثمة التزام بالقانون التشريعي. وتطبيقاً لقانون الأطفال، وُضعت في عام 2016 خطة عمل وطنية خمسية لحماية الطفل يجري تنفيذها.

كاف- الحق في الضمان الاجتماعي

التوصية 100-174

75- كجزء من السياسة والخطة الوطنيين للصحة للفترة 2011-2021، من الأهمية بمكان ألا تقتصر الخطط والسياسات الطويلة الأجل على توسيع نطاق الخدمات المتاحة لجميع الليبريين فحسب، بل من المهم أيضاً أن تواصل تحسين وتوحيد نظام تقديم الرعاية الصحية لضمان توفير رعاية صحية جيدة لجميع الليبريين. وتوفر الخطة والسياسة الصحية الوطنيتين مجموعة أكثر شمولاً من الخدمات التي تعزز المجالات الرئيسية التي كان أداءها ضعيفاً في تنفيذ المجموعة الأساسية من الخدمات الصحية، وهي تقدم الآن خدمات جديدة ضرورية لتلبية الاحتياجات على جميع مستويات نظام الرعاية الصحية⁽⁵⁾.

76- وتركز المجموعة الأساسية للخدمات الصحية على التدخلات ذات التأثير الكبير والقائمة على الأدلة؛ ودمج الخدمات؛ وتوحيد البروتوكولات والمبادئ التوجيهية والإجراءات؛ والتوسع التدريجي للخدمات نحو مجموعة أكثر شمولاً؛ والنظر في الاختلافات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتزيد هذه المجموعة التركيز على جميع الخدمات الصحية للأمهات والأطفال، بما في ذلك تغذية الأطفال، وخدمات صحة المراهقين، وخدمات الطوارئ، ومكافحة الأمراض المعدية.

77- ولضمان تمكن جميع الليبريين من أن يعيشوا حياة صحية ومنتجة، استُحدثت خدمات جديدة من أجل ضمان تدخلات مبكرة، كخدمات الصحة المدرسية، والاهتمام بالفئات السكانية الضعيفة (مثل تقديم خدمات صحية في السجون، وخدمات لضحايا العنف الجنسي والجنساني، وخدمات الصحة العقلية). وبعد جمع الأدلة خلال هذه المرحلة من التنفيذ، سَتعمم في المرحلة الثانية الرعاية من الأمراض المزمنة (مثل سرطانات الأعضاء التناسلية، والأمراض غير المعدية، والأمراض المدارية).

لام- إمكانية اللجوء إلى القضاء

التوصيات: 100-160، 162، 159، 156، 157، 158، 59، 119، 118

ظروف الاحتجاز:

- اتسع نطاق اختصاص محاكم الصلح؛
- حُسنّت مرافق السجون في ثلاثة محافظات (غراند كيب ماونت، وسينو، وغباربولو)؛
- وُضع برنامج مانويل لتدريب السجناء والمحتجزين على مهارات معينة؛

- دُرِبَ موظفو السجون على إدارة قواعد البيانات وأنشئت وحدة مسؤولة مسؤولية كاملة عن حفظ السجلات وتتبعها وتحديثها؛
- أنشئت عيادات داخل مرافق السجون من خلال مجموعة صحية أساسية مع وزارة العدل ووزارة الصحة.

القوات المسلحة الليبيرية

- لا يوجد لدى القوات المسلحة الليبيرية سوى مرفق احتجاز واحد؛
- في الوقت الحاضر، لدى القوات المسلحة الليبيرية عملية تأديبية إدارية لمعالجة المخالفات البسيطة؛
- من أجل التعامل مع الجرائم الخطيرة، وُقعت مذكرة تفاهم بين وزارة العدل ووزارة الدفاع في 6 حزيران/يونيه 2016 للتعامل مع هذه الجرائم.
- اعتمد القانون الموحد للعدالة العسكرية في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
- لدى القوات المسلحة الليبيرية وسائل بديلة أخرى لتخفيف الاكتظاظ في مرافقها الاحتجازية (منها فرض قيود داخل الثكنات، وتكليف المذنب بمهام إضافية، وحجز ثلثي المرتب لمدة ستة أشهر، وخفض الرتبة وإصدار خطابات التوبيخ).

الشرطة الوطنية الليبيرية

- تنفذ الشرطة الوطنية الليبيرية سياسة الاحتجاز لمدة 48 ساعة؛
- تسمح لرئيس المجموعة بالتوقيع للشخص/الأشخاص الذين ارتكبوا مخالفات بسيطة؛
- تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية، تتوفر في جميع مراكز الشرطة التي شُيدت حديثاً في جميع أنحاء ليبريا مرابحوض ووزنانات للأحداث.

مكتب المؤسسات الإصلاحية والتأهيل

- تزايدت الحملة من أجل استخدام الأفراد المشروط لتجنب اكتظاظ السجون؛
- مُدد برنامج القضاة في محافظتين هما بونغ ومارغبي؛
- يقوم برنامج التحويل التابع لقسم عدالة الأطفال في وزارة العدل بتحويل الأحداث عن نظام العدالة الجنائية، باستخدام قانون الأحداث؛
- اتخذت وزارة العدل خطوات لتحديث القانون المتعلق بالأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة بما يزيد عن الفترة القانونية؛
- حسّنت وزارة العدل نظامها لضمان توجيه الاتهام في الوقت المناسب إلى الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم يعاقب عليها؛
- تواصل وزارة العدل إنفاذ الشرط المنصوص عليه في السياسة العامة ومفاده أن يقدم محامو المحافظة تقريراً في الوقت المناسب عن عدد القضايا التي تعالج؛

- أنشأت وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية عدداً من المراكز المتعددة الخدمات في المرافق الصحية تعالج حالياً قضايا الاغتصاب والعنف المنزلي والجرائم الجنسية الأخرى التي تؤثر على المرأة؛
- أنشئ قسم النساء والأطفال في جميع مراكز الشرطة والمفازز والمناطق في جميع أنحاء البلد؛
- أنشأت حكومة ليبيريا وحدات في الشرطة الوطنية الليبرية تعنى بمكافحة الاتجار بالبشر والعنف المنزلي والاعتداء الجنسي.

78- وينص أحد أحكام قانون الهجرة الليبري على إمكانية ازدواجية الجنسية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و21 سنة، إذا كان أحد الأبوين غير ليبيري. ولذلك، يحصل أطفال الأم الأجنبية على الجنسية الليبرية.

ميم- الحق في العمل

التوصية 100-171

79- في محاولة لتهيئة بيئة مواتية تتيح لليبريين الانخراط في أعمال مجزية، وضعت حكومة ليبيريا الهياكل والسياسات التالية: سياسة التعليم والتدريب المهني والتقني التي ترمي إلى تنسيق أنشطة التعليم والتدريب المهني والتقني لفرض الضوابط الملائمة؛

- التدريب والتنسيب الوظيفي الذي يتواصل من خلال برنامج التعليم والتدريب المهني والتقني؛
- توفير وظائف للشباب الذي يتواصل في أوقات الإجازات؛
- تُوفر فرص عمل للشباب في إطار مشروع المجاري المائية الذي يُنفذ حالياً؛
- يستمر تنفيذ البرنامج الوطني للمتدربين.

80- وواصلت وزارة العمل، إلى جانب وزارات حكومية أخرى، تحديد السبل التقدمية التي يمكن من خلالها لأصحاب الامتيازات تصميم برامج تحمي عمل العمال المهرة وغير المهرة في مجالات التوظيف، تماشياً مع قانون العمل اللائق في ليبيريا. ومنذ عام 2013، يجري تنشيط البرنامج الوطني للمتدربين الذي وضعته وزارة الشباب والرياضة، من خلال مساعدة مقدمة من الشركاء لمكافحة أزمة البطالة التي تشكل تحدياً للسكان الشباب في ليبيريا. وركز هذا البرنامج على الخريجين وخريجي الجامعات في إطار التوظيف في المؤسسات العامة. وقد نُفذت مرحلتان من البرنامج منذ عام 2013، استفاد منها حوالي 300 شاب. ووُظف من بين هؤلاء 99 طالباً بوظائف مجزية.

81- وفي برنامج التمويل البالغ الصغر، وقّعت حكومة ليبيريا، في 17 كانون الثاني/يناير 2019، ومن خلال وزارة المالية والتخطيط الإنمائي، جنباً إلى جنب مع وزارة التجارة والصناعة، والبنك الليبيري للتنمية والاستثمار، على مخطط قروض بقيمة مليوني دولار أمريكي للمؤسسات الصغيرة عن طريق صندوق مناصرة الفقراء الإنمائي. ويهدف المخطط إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات التمويل البالغ الصغر وجمعية الادخار والقروض القروية في 17 كانون الثاني/يناير 2019.

نون- العنف الجنساني

التوصيات: 100-112، 126، 135، 73، 149

82- من أجل التصدي للعنف الجنساني، شرعت الدولة الطرف في البرامج التالية:

- إنشاء وحدات تعنى بمكافحة الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي والاتجار بالبشر في قسم حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية الليبرية، ومواصلة تقديم الدعم إلى وحدة مكافحة العنف الجنساني التابعة لوزارة العدل؛
- تسريع المحاكمات في قضايا الاغتصاب؛
- تنفيذ قسم الخدمات المجتمعية في الشرطة الوطنية الليبرية لأنشطة توعوية واسعة النطاق عن مسارات الإحالة والإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء؛
- تخصيص مدعين عامين للنظر في قضايا العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء في المراكز الإقليمية للسلام والأمن؛
- إذكاء الوعي بقضايا حقوق الإنسان وحقوق الطفل من جانب قسم الخدمات المجتمعية في الشرطة الوطنية الليبرية.

سين - حظر الرق والاتجار

التوصيات: 100-113 و 134

- 83- يجرم قانون الاتجار بالأشخاص لعام 2005 الاتجار بالأشخاص داخل جمهورية ليبيريا. وفيما يتعلق بحظر الرق، تحظر الفقرة 2-3 من الفصل 2 من قانون العمل اللائق لعام 2015 جميع أشكال الرق. وتسمى الفقرة 1(ب) من المادة الثانية من القانون وزراء العدل والخارجية والعمل والشؤون الداخلية أعضاء في فرقة العمل المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتضم شخصين آخرين خبيرين في مجال إنفاذ القانون.
- 84- ويشغل وزير العمل منصب رئيس فرقة العمل. ومنذ عام 2018، شاركت وزارة العمل بنشاط في برامج تنفيذية للقانون، بحيث يشمل إضافة "الاتجار بالأشخاص" إلى خطة عملها للفترة 2018/2019، والنجاح في إنشاء فرقة عمل معنية بعمليات مكافحة "الاتجار بالأشخاص" تضم الشرطة الوطنية الليبرية، والدائرة الليبرية لشؤون الهجرة، ووزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والمكتب المقيم لمنظمة العمل الدولية في وزارة العمل، بوصفها شركاء دوليين. وفي الوزارة، تعمل أمانة مكافحة الاتجار بالأشخاص وفقاً لخطة عمل الوزارة بوصفها وحدة رصد لحالات الاتجار.
- 85- في 30 تموز/يوليه 2019، نظمت وزارة العمل أربعة أيام عمل للاحتفال الوطني الأول باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تضمنت برامج توعية وبرنامجاً رسمياً وضعه أصحاب المصلحة في التماس الدعم ضد "الاتجار بالأشخاص". انظر وزارة العمل، "تقرير عن الاحتفال الوطني الأول باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص" 2018، جمهورية ليبيريا.

عين - حماية الأطفال من الاستغلال

التوصية 100-148

- 86- تمثل وزارة العمل الذراع القانونية المسؤولة في الحكومة عن رصد وتنظيم جميع المسائل العمالية وإعمال المعايير. وتحظر المادة 2-3 من الفصل 2 من قانون العمل اللائق أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ بينما تسرد المادة 21-4 من الفصل 21 أنواع العمل الخطرة على الأطفال. ومنذ عام 2018، بذلت

وزارة العمل، من خلال شعبة عمل الأطفال التابعة لها، جهوداً متزايدة من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، في حدود الوسائل المتاحة لها، وبمساعدة من الشركاء.

87- وفي حزيران/يونيه 2018، احتفلت حكومة ليبيريا باليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال مع الكيانات الرائدة، وزارة العمل ووزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، مؤكدةً من جديد التزامها الوطني بحل القضايا المتعلقة بالحماية من الاستغلال.

88- والتشريع الحالي المتعلق بعمل الأطفال هو قانون العمل اللائق لعام 2015. وتحظر المادة 2-3 من الفصل 2 من هذا القانون أسوأ أشكال عمل الأطفال، بينما تورد المادة 21-4 من الفصل 21 أنواع العمل الخطرة على الأطفال. وسيظل هذا القانون هو التشريع المنظم إلى حين تعديله.

89- ومنذ عام 2018، بذلت وزارة العمل، بمساعدة من الشركاء، ومن خلال شعبة عمل الأطفال التابعة لها، جهوداً متزايدة من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، في حدود الوسائل المتاحة لها.

فاء- مسائل أخرى

الأولويات الوطنية الرئيسية

90- حددت الدولة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من مختلف المؤسسات الحكومية، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء في التنمية المجالات التالية بوصفها أولويات وطنية رئيسية في مجال حقوق الإنسان:

- تنفيذ الركائز الأربع لبرنامج مناصرة الفقراء من أجل الازدهار والتنمية؛
- تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية، بما فيها السلطة القضائية، والشرطة، والمؤسسات الإصلاحية، والوزارات الحكومية في مجال حقوق الإنسان وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان؛
- اتخاذ خطوات للتصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان وإدراجها في التشريعات المحلية وتنفيذها؛
- ضمان اعتبار معيار حقوق الإنسان أساساً للتعديلات الدستورية المقترحة في عملية مراجعة الدستور.

الإنجازات الرئيسية

- أنشأت حكومة ليبيريا، من خلال قانون تشريعي، الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث في عام 2016، بوصفها وكالة مستقلة، مهمتها معالجة حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان؛
- تساهم ليبيريا في حفظ السلام في أفريقيا في إطار آلية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي عام 2019، أرسلت وزارة الدفاع الوطني، بالإضافة إلى القوات العاملة في مالي منذ عام 2013، فصيلة من الجنود للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان. ويسرنا أن نشير إلى أن أداء قواتنا كان أداءً استثنائياً.

التحديات

- عدم توفر التمويل اللازم لتشغيل الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة بموجب المعاهدات؛
- النقص في قدرة مرافق السجون القائمة على معالجة اكتظاظ السجون؛

- عدم كفاية التمويل لدعم خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

التوقعات في مجال المساعدة الدولية

- 91- استناداً إلى المشاورات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من مختلف المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وُضعت التوقعات التالية فيما يتعلق بالمساعدة الدولية:
- تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عن أي انتهاك لها ومناصرتها؛
 - مواصلة تقديم الدعم اللازم للجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان لتنفيذ ولايتها الأساسية وبرنامج الاعتراف والمغفرة؛
 - تقديم الدعم اللوجستي للآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة لتيسير الامتثال للالتزامات الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك تقديم التقارير المتعلقة بالمعاهدات، وإدراج المعاهدات في التشريعات الوطنية وتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات، والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل؛
 - دعم بناء قدرات الجهات الفاعلة الحكومية، ولا سيما موظفي القضاء والشرطة والسجون، فضلاً عن الأشخاص الذين يضطرون بدور جهات تنسيق حقوق الإنسان في الوزارات والوكالات المعنية بالمسائل المواضيعية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج التنمية.

الحواشي

- (1) وشكل هذا الفريق من منسقين من مختلف المؤسسات المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، لصياغة التقرير.
- (2) تقارير الدورتين الأولى والثانية.
- (3) المادة 20(أ).
- (4) السجن المركزي لمحافظة بونغ، وسجن فوانجاما المركزي، وسجن مارجيبي المركزي، وسجن توبمانبورغ المركزي، وسجن مونروفيا المركزي.
- (5) السياسة والخطة الوطنيتان للصحة والرعاية الاجتماعية 2011-2021.